

## أثر التكامل المالي وتماثل معدلات التضخم على نظرية المنطقة النقدية المثالية

د. كاملي محمد

د. صحراوي بن شيحة

جامعة سيدي بلعباس

### Abstract:

Among the first studies that have addressed the issue of the optimal currency area is the MUNDELL theory in 1961 concerning the free movement of factors of production. Robert MUNDELL argued his theory on the free movement of factors of production (labor and capital) not only in the same country as he explained David RICARDO but in several countries.

The theory also INGRAM and Harry Johnson on financial integration and tax gave an evolution in the concept of optimum currency area. While FLEMING CORD and pose the problem of asymmetry in inflation rates.

The result of this research has confirmed the existence of a positive impact on the theory of optimum currency area.

### Keywords:

the currency area- financial integration- monetary integration-  
the optimal currency area - Asymmetry of inflation.

المنطقة النقدية هي فضاء جغرافي يتميز بنظام سعر صرف ثابت بالنسبة للمبادات الداخلية، ونظام سعر صرف مرن بالنسبة للمبادات الخارجية. كما انه تتم تسوية المعاملات داخل المنطقة النقدية إما عن طريق عملة واحدة أو بواسطة عدد من العملات المختلفة والتي تكون أسعار الصرف فيما بينها ثابتة، بينما تكون متغيرة مع عملات الدول الأخرى.

والمنطقة النقدية في حد ذاتها تعني تجمع فضاءات اقتصادية وهو خاضع إلى سيادة نقدية واحدة، وهذا يكون إما بواسطة عملة واحدة أو بوجود مجموعة من العملات تتميز بأسعار صرف ثابتة فيما بينها.<sup>1</sup>

إن ميزة المثالية للمنطقة النقدية يمكن معرفتها عن طريق هدف الاقتصاد الكلي من خلال المحافظة على التوازن الداخلي، عند النقطة المثالية وفقا للربط بين التضخم والبطالة، وكذلك من خلال التوازن الخارجي، والذي يتضمن توازن المدفوعات بين مختلف بلدان المنطقة وبقية دول العالم.

إذن فالمنطقة النقدية المثالية يجب أن تحافظ على التوازن في الاقتصاد الكلي سواء كان داخلي أو خارجي. وتتحقق المثالية حسب المعايير المشترطة. ولكي نكون أقرب إلى التحليل المنطقي للنظرية سنركز في هذا البحث على التكامل المالي ومعدلات التضخم. لعل حداثة وأهمية نظرية منطقة النقد المثالية، وكذا الاختلافات في التحاليل والدراسات للأساس النظري في الأدبيات الاقتصادية والنقدية العالمية أعطت الميزة النوعية لهذه النظرية في علم المالية الدولية الحديث إن ما وصلت إليه أوروبا اليوم هو خير دليل على صحة النظرية حسب وجهات النظر المختلفة.

وهدف بحثنا هو محاولة لدراسة تأثير نظرية التكامل المالي وتمائل معدلات التضخم على نظرية المنطقة النقدية المثالية من خلال الإشكالية الآتية:

هل أثرت فعلا نظرية التكامل المالي و تماثل معدلات التضخم على

المنطقة النقدية المثالية ؟

أو بصيغة أخرى:

ما هو مدى تأثير نظرية التكامل المالي و تماثل معدلات التضخم على المنطقة

النقدية المثالية ؟

ولتوضيح ذلك سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال فرضيتين

أساسيتين:

الفرضية الأولى تكمن في توافق نظرية التكامل المالي وكذا تماثل معدلات

التضخم مع المنطقة النقدية المثالية ، أي أن هذه الدراسات والتحليل تشجع إنشاء الاتحادات النقدية ولها تأثير ايجابي على تكوين منطقة نقدية مثالية بحيث ينتج عنها مكاسب و منافع تحقق الرفاهية الاقتصادية لهذه البلدان . أما الفرضية الثانية تكمن في أن الاتحاد النقدي الذي انشأ على أساس تكامل مالي مع تماثل في معدلات التضخم للدول الأعضاء سينتج عنه تكاليف وانخفاض في الأرباح و بالتالي فان إنشاء اتحاد نقدي هو عملية غير مشجعة و مكلفة وعليه سيؤثر سلبا على المنطقة النقدية المثالية .

و قد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة ببعض

المنحنيات البيانية لتوضيح التحليل النظري و الهدف الجوهرى المتوخى من هذا البحث

هو دراسة اثر التكامل المالي ومعدلات التضخم على المنطقة النقدية المثالية.

لقد اعتمد البحث على ثلاث محاور أساسية يتعلق المحور الأول بمفهوم نظرية

المنطقة النقدية المثالية، أما المحور الثاني فهو يتضمن نظرية التكامل المالي، بينما

المحور الثالث يخص نظرية تماثل معدلات التضخم ثم أخيرا خاتمة البحث.

أولاً: مفهوم نظرية المنطقة النقدية المثالية

لقد مرت نظرية المنطقة النقدية المثالية بمرحلتين، أولاهما تقليدية

تدرس معايير المثالية من خلال قواعد نظام أسعار الصرف الثابتة بين الدول

التي تريد إقامة إتحاد نقدي فيما بينها، حيث تعتبر هذه الدراسات بمثابة القواعد التي على إثرها تأسست نظرية المنطقة النقدية المثالية. بينما المرحلة الثانية تدرس معايير المثالية من خلال إنشاء العملة الموحدة بين هذه الدول. ولا يمكن الحديث عن المنطقة النقدية دون وجود إتحاد نقدي، حيث أن للمنطقة النقدية المثالية عدة معايير ومميزات يشترط أن تكون محققة حتى تستوفي المثالية. ومن هذا المنطلق ليس كل إتحاد نقدي يمكن أن يمثل منطقة نقدية مثالية.

وعلى هذا الأساس يجب تحديد المعايير التي تسمح بتوضيح هذه المثالية. في الأصل وفي إطار المناقشات حول المنطقة النقدية المثالية انصب الانشغال حول توضيح الاختيار بين نظام المبادلات الثابتة ونظام المبادلات المرنة<sup>2</sup>.

يرى الاقتصادي الشهير روبرت ماندل أن الأساس هو حركة عوامل الإنتاج، بينما ماكينون فيري المثالية من جانب درجة الانفتاح الاقتصادي أما كينن فله رأي آخر حول طبيعة التخصص. أما إنغرام فيركز على الاندماج المالي، بينما فليمينغ فهو يدرس النظرية من جانب تماثل معدلات التضخم. بينما الدراسات الحديثة فهي تركز على تحليل التكاليف والأرباح.

إن الدراسات الحديثة جاءت على يد جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين لتحاول هي الأخرى وضع نماذج وتحديد المعايير الأساسية لتكوين المنطقة النقدية المثالية، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال أبحاث طافلاس سنة 1993، وبيومي سنة 1994. وتعتبر نظرية "KRUGMAN" سنة 1990 و 1991 وخاصة التحاليل التي عالجت المعيار الخارجي للمنطقة النقدية المثالية سنة 1993 الجوهر الذي أعطى دفعة جديدة للمناقشات.

ثانيا: نظرية التكامل المالي ل: إنغرام وجونسون J.INGRAM AND

H. JOHNSON<sup>3</sup>

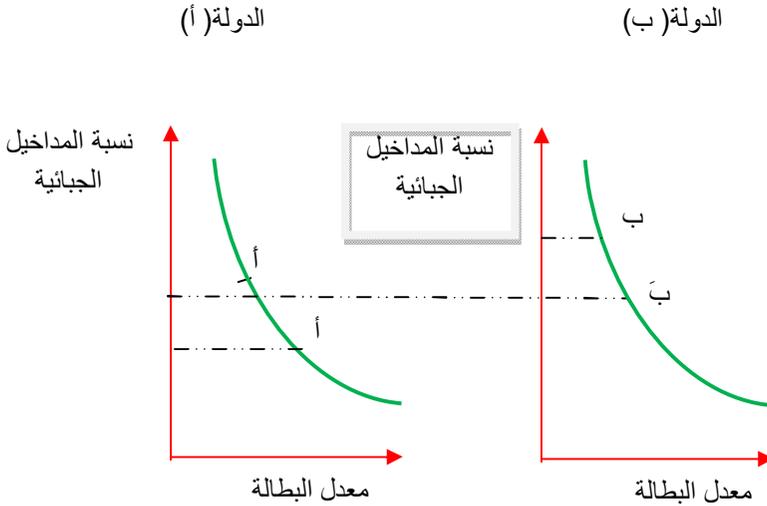
يرى إنغرام في تحليله سنة 1969 بأن الإندماج المالي الذي يفتح السوق المالية بكل حرية بالنسبة لكل الدول الأعضاء، هو الآلية المثلى لتحقيق التوازن، بحيث أن الاختلالات

يمكنها أن تهتك بواسطة التدفقات لرؤوس الأموال على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض إلى البلدان التي أصابها إختلال في ميزانها التجاري.<sup>4</sup>

إن انتقال رؤوس الأموال بسهولة بين البلدان الأعضاء من شأنه أيضا أن يحقق توازن مالي حتى في ظل تغيرات معدلات الفائدة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل سياسة أسعار الصرف والتي دائما تنتهجها مختلف الدول.

أما هاري جونسون فيقترح الاندماج الجبائي كمعيار للمنطقة النقدية المثالية. ويتمثل الاندماج الجبائي في وجود آلية لتحقيق الاستقرار في الإختلالات الموجودة بين البلدان الأعضاء. حيث يتم تحويل الميزانية للدول الوطنية إلى الميزانية المركزية لكل الدول ثم يتم توجيهها وفقا لدراسة محاسبية محكمة عبر مناطق الاتحاد.<sup>5</sup>

ويمكن توضيح التوازن في الاندماج الجبائي من خلال المنحنى البياني الآتي:



من المنحنى نلاحظ أن التوازن في الدولة (ب) يقع عند النقطة "ب" والتوازن في الدولة (أ) يقع عند النقطة "أ" وتفسير ذلك أن الطلب العام يزداد

في الدولة (ب) مما يزيد من نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الموارد الجبائية لهذه الدولة، والذي تؤديه لفائدة الميزانية المركزية ( الفدرالية)، بينما المصاريف الاجتماعية تتقلص نتيجة لتقلص المستوى العام للبطالة.

أما في الجهة المقابلة وعلى عكس ذلك، فإن الدولة (أ) تعاني من مشكلة انخفاض في نسبة النمو، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المداخيل الجبائية وارتفاع المستوى العام للبطالة. المساهمة الجبائية للدولة (أ) في الميزانية المركزية جد ضئيلة، بينما المصاريف الاجتماعية مرتفعة نوعاً ما نتيجة لارتفاع البطالة.

يتوقع من الاتحاد النقدي بين الدولة (أ) والدولة (ب) أن يصحح الاختلال الموجود على اعتبار أن كل من الدولتين (أ) و (ب) هي جزء لا يتجزأ من المنطقة النقدية، بحيث يتم توجيه الميزانية نحو القطاعات المتضررة، ونتيجة لأن هذه القطاعات موجودة في الدولة (أ)، فإن السلطة المركزية تخصص ميزانية معتبرة لامتناس الاختلال. ووفقاً لهذه القاعدة يتم التوازن عند الخط المستقيم الذي يربط الدولة (أ) والدولة (ب) عند النقطتين "أ" و "ب".

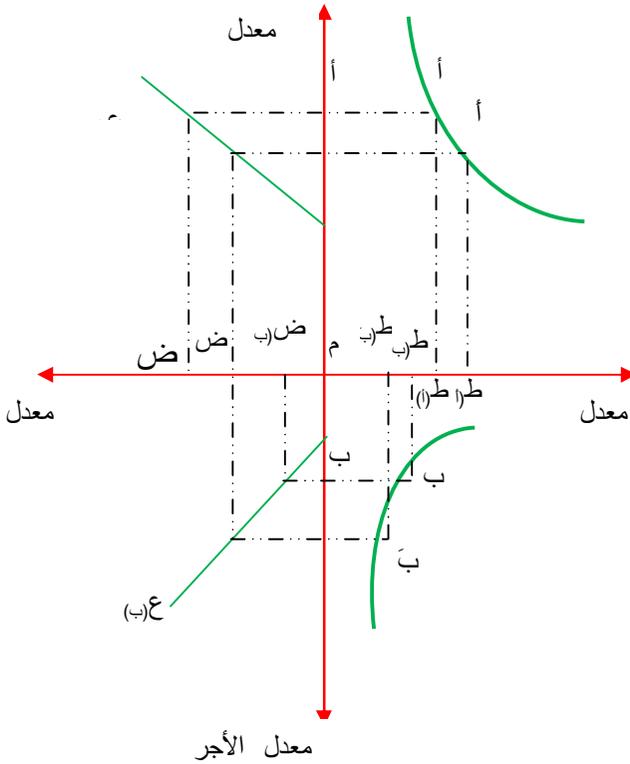
ويذهب هاري جونسون في تحليله إلى أن الاندماج الجبائي من شأنه أن يخلق صمود في وجه الصدمات غير المتماثلة ( ارتفاع أسعار المواد الأولية، ارتفاع نسبة البطالة...)، كما أنه يشترط في تحديد مفهوم لاندماج الجبائي وجود سلطة فدرالية مركزية. الأمر الذي يكون المنطقة النقدية المثالية<sup>6</sup>.  
إلا أن نظرية المنطقة النقدية المثالية تتطلب إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بتحويلات الميزانية عبر كامل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ومعنى

ذلك وجود سلطة مركزية تقوم بهذا الأمر إلى جانب إلغاء ميزانيات الدول الوطنية وهذا الرأي كان محل انتقاد من طرف بعض الاقتصاديين ومن بينهم دوغرو<sup>7</sup> لقد وجه هذا الانتقاد على اعتبار أن هذه التحويلات ليس بإمكانها أن تصمد في وجه الصدمات عبر كافة جهات الاتحاد النقدي، مع عدم إمكانية لجوء السلطات إلى السياسات النقدية كتخفيض العملة. وقد ينتج عن هذه الوضعية عدم توازن بين مختلف مناطق الاتحاد النقدي.

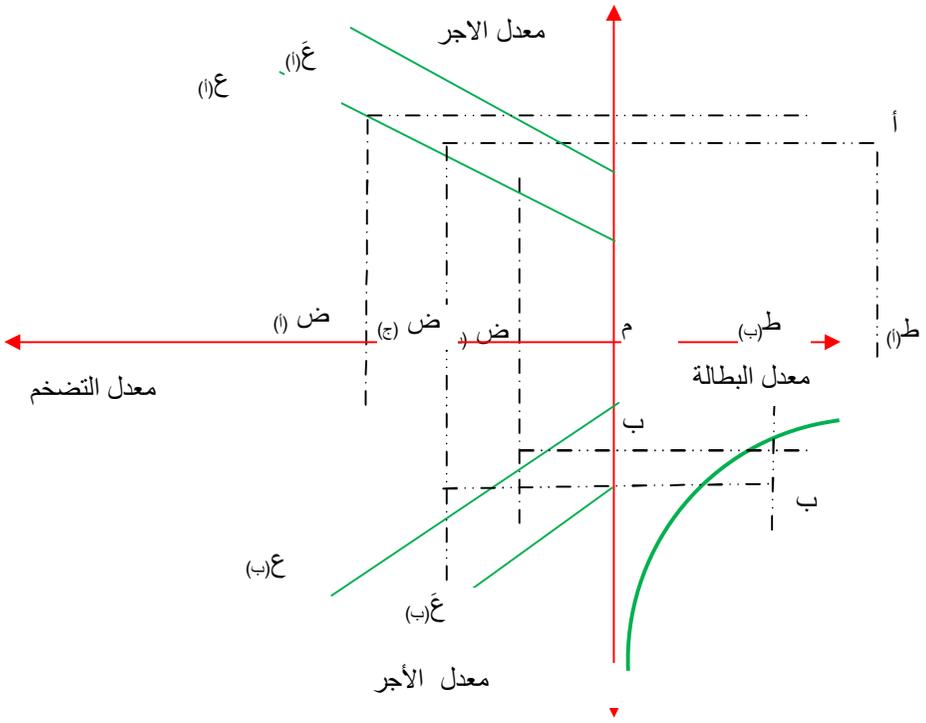
ثالثاً: نظرية تماثل معدلات التضخم ل: فليمينغ وكوردن FLEMING<sup>8</sup>

#### AND CORDEN

لقد قدم كل من فليمينغ وكوردن معيار آخر لتقييم المنطقة النقدية المثالية، وهو تماثل معدلات التضخم بين مختلف الأقطار المكونة لمنطقة نقدية والذي من شأنه أن يحافظ على استقرار شروط التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اللجوء إلى السياسات النقدية من أجل التسوية.<sup>9</sup> ويعمل فليمينغ على ذلك، حيث يقول بأن التباين (عدم التماثل) في معدلات التضخم ينتج عن التباين في عدة عوامل من بينها الاختلاف في آليات سوق العمل، وكذا الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان، وأيضاً الاختلاف في سياسة التنمية الهيكلية بين الدول الأعضاء.<sup>10</sup> والمنحنى البياني الآتي لبول دوغرو يوضح مدى صحة هذا الافتراض لكل من فليمينغ وكوردن حيث يضع منحنى فليبس بالنسبة للدولة (أ) في الجهة اليمنى فوق الخط المستقيم، أما بالنسبة للدولة (ب) في الجهة اليمنى تحت الخط المستقيم.<sup>11</sup>



الملاحظ من المنحنى البياني أن الخط لمستقيم ع<sup>(1)</sup> والمستقيم ع<sup>(ب)</sup> يمثلان معدل التضخم كدالة لمعدل الأجر والذي بدوره هو متعلق بمعدل الارتفاع في إنتاجية العمل<sup>12</sup> بالنسبة للدولتين (أ) و(ب). نفترض أن معدل التضخم لا يتعلق إلا بمعدل الأجر، كما نفترض أيضا وجود منافسة كاملة في سوق العمل والسلع. إذن ف: ع<sup>(1)</sup> و ع<sup>(ب)</sup> يمثلان مستقيمات التوازن، هذا إذا كانت معدلات التضخم متماثلة. إلا أننا نميز بين فرضيتين، الأولى في حالة النمو المتوازن والثانية في حالة النمو اللامتوازن. والمنحنى البياني الآتي يوضح ذلك<sup>13</sup>:



### منحنى بياني يوضح التوازن عند معدلات التضخم المتماثلة

إن تقاطع  $\bar{w}$  و  $\bar{w}^*$  مع المحور (ل) يمكن تحديده من خلال نسبة الأجور في العائد (الدخل) الوطني ومعدل التغير في إنتاجية العمل.

- في حالة اللاتوازن نلاحظ أن:  $\bar{w} > \bar{w}^*$  والذي يعني تضخم كبير بالنسبة للدولة (أ) عنه في الدولة (ب).

المسافة  $\bar{w} - \bar{w}^*$  أكبر من  $\bar{w}$  والذي يعني أن معدل النمو في الإنتاجية بالنسبة للدولة (أ) أكبر منه في الدولة (ب).

إذا لم يوجد اتحاد نقدي بين الدولة (أ) والدولة (ب) فإن الدولة (أ) تلجأ إلى تخفيض العملة وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية<sup>14</sup> ، بمسافة تساوي  $\bar{w} - \bar{w}^*$

إذا كان يوجد اتحاد نقدي بينهما فإن النقطة ض (ج) هي مركز التوازن والاتفاق يكون مسبقا.

إذا افترضنا في حالة منطقة نقدية واحدة (اتحاد نقدي) أن كل السلع لا يتم تبادلها بين الدولتين فإن ض (ج) لا تصبح مركز التوازن، وإذا كان معدل نمو الإنتاجية في الدولة (أ) أكبر منه في الدولة (ب) بالنسبة للسلع المتبادلة، فإن معدل التضخم سيكون كبير جدا في الدولة (أ)، كذلك إذا كانت الأسعار مستقرة في الدولة (أ) فإنها تكون منخفضة في الدولة (ب) والذي ينتج عنه زيادة في البطالة. إذا كان ض (ج) هو متوسط لمعدلات التضخم ض (ب) و ض (ب) النتيجة من كل هذا هو انه البطالة تزيد في الدولة (ب) والتضخم يزيد في الدولة (أ). وبالتالي في حالة عدم التوازن فان الربط بين التضخم والبطالة غير مجدي (مشجع) لقيام اتحاد نقدي.

أما في حالة النمو المتوازن: فان الارتفاع السريع في الدخل الحقيقي لإحدى بلدان الاتحاد النقدي من شأنه أن ينتج عنه حركة الأفراد. إذا أردنا نمو متوازن في دول المنطقة النقدية لابد أن يكون معدل تضخم واحد عند النقطة ض (ج) والتغير في الأجور الاسمية يساوي التغير في الأجور الحقيقية والذي يعني أن ترتفع ض (ب) وتنخفض ض (أ).

ويمكن أن يحدث هذا التوازن في الدول الاتحاد النقدي بواسطة تحويلات الميزانية التي تعادل العوائد الحقيقية بعد الضرائب والمساعدات (الضرائب بالنسبة للدولة (أ) والمساعدات بالنسبة للدولة (ب))، وكذا عن طريق وضع سياسات مشتركة تعمل على تعادل معدلات الإنتاجية.

من خلال ما سبق نستنتج أن نظرية المنطقة النقدية المثالية مرت بمرحلتين:

أولاهما تقليدية تدرس معايير المثالية من خلال قواعد نظام أسعار الصرف الثابتة بين الدول التي تريد إقامة اتحاد نقدي فيما بينها، بينما المرحلة الثانية تدرس معايير المثالية من خلال إنشاء العملة الموحدة بين هذه

الدول. حيث أن مختلف الدراسات المتعلقة بالمنطقة النقدية المثالية. كانت في الوهلة الأولى تبحث عن الخصوصيات أو الظروف الملائمة لاقتصاديات البلدان التي تعمل على إزالة الآثار التي تحدثها التغيرات في أسعار الصرف<sup>15</sup>، بشكل يسمح بتوفير الاستقرار النقدي والاقتصادي. هذه الأبحاث الأولى تخص أساسا بالدرجة الأولى دراسات روبرت ماندل سنة 1961، وتحاليل ماكينون سنة 1963، وكذلك دراسات كينين سنة 1969. حيث تعتبر هذه الدراسات بمثابة القواعد التي على إثرها تأسست نظرية المنطقة النقدية المثالية. كما أن الأبحاث التي قدمها كل من إنغرام سنة 1969 وجونسون سنة 1973 وكذلك فليمينغ سنة 1971 وكوردن سنة 1972، قد ساهمت أيضا بشكل كبير في تطور النظرية .

إن نتيجة هذا البحث المتواضع تكمن في أن إنغرام و جونسون واضعي نظرية الإندماج المالي و الجبائي الذي يفتح السوق المالية بكل حرية بالنسبة لكل الدول الأعضاء، يؤكدون على أنها الآلية المثلى لتحقيق التوازن، بحيث أن الإختلالات يمكنها أن تهتك بواسطة التدفقات لرؤوس الأموال على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض إلى البلدان التي أصابها إختلال في ميزانها التجاري الأمر الذي يتطلب وجود سلطة فدرالية مركزية ، وكذلك نظرية تماثل معدلات التضخم بحيث يرى كل من فليمينغ وكوردن على أنها معيار آخر لتقييم المنطقة النقدية المثالية. هذا التماثل معدلات التضخم بين مختلف الأقطار المكونة لمنطقة نقدية والذي من شأنه أن يحافظ على استقرار شروط التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اللجوء إلى السياسات النقدية من اجل التسوية ، وقد توضح لنا ذلك من خلال المنحنيات البيانية ، بحيث اعتمدت الدراسات في النموذج الأوروبي على هذه التحاليل مما نتج عنه مكاسب بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي. إن نظرية التكامل المالي وكذا نظرية تماثل معدلات التضخم ينتج عنها أرباح بعد تكوين الاتحاد النقدي وهذا ما يعزز صحة الفرضية الأولى التي وضعت في بداية البحث .

### الإحالات:

<sup>1</sup> - ان مانفيكو يركز في تحليله لمفهوم المنطقة النقدية المثالية على انها فضاء اقتصادي يتميز بوجود عملة موحدة وليس على اساس عملات مختلفة باسعار صرف ثابتة... ينظر:  
- Giovanni.MAGNIFICO : « l'Europe par la monnaie, une nouvelle approche », édition lavauzelle, paris, 1974, P.P, 56-57 .

<sup>2</sup> - Jean MESSIHA : "souveraineté et zone monétaire optimale : construit, coïncidence ou causalité ?", université de paris x nanterre, paris, 2003, p.6.

<sup>3</sup> - James INGRAM : " comment the optimum currency problem, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA ( eds), monetary problems of the international economy", chicago, university of chicago press, 1969, p.95.

- Harry JOHNSON : " further essays in monetary economics", in, Peter KENEN : the theory of optimum currency areas : an erectic view, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA ( eds), monetary problems of the international economy, chicago, university of chicago press, 1973, p.41.

<sup>4</sup> - James INGRAM : opcit, p.p,95-100.

<sup>5</sup> - Harry JOHNSON : opcit, p.p,41-60.

<sup>6</sup> - يعتبر هاري جونسون اول من اقترح واكد على ضرورة وجود سلطة مركزية فدرالية تكون لها الحرية في بلورة السياسة الاقتصادية والنقدية لجميع الدول الاعضاء. هذه الهيئة المركزية تكون لها سلطة الاشراف والتسيير والمراقبة المباشرة وللسياسة النقدية الموحدة دون تدخل السلطات الوطنية للدول الاعضاء.

لمزيد من المعلومات ينظر:

- Harry JOHNSON : " further essays in monetary economics", opcit, p.p,41-60.

- Harry JOHNSON : " the case for flexible exchange rates, 1969", in, further essays in monetary economics, allen and unwin, minchester, 1972, p.p, 198-222.

<sup>7</sup> - Paul DEGRAUWE : the economics of monetary integration, oxford, second edition, oxford university press, 1994, p.p, 206-208.

<sup>8</sup> -Max. CORDEN : monetary integration, princét on essays in international finance, N 93, pricetor university, april 1972.

- Marcus.FLEMING : on exchange rate unification , economic journal, vol.81, september 1971.

<sup>9</sup> - Max. CORDEN : monetary integration, opcit, p 2.

<sup>10</sup> - Marcus.FLEMING : on exchange rate unification, opcit, p.p, 469-488

<sup>11</sup> - Paul DEGRAUWE : " conditions for montary integration : a geometric interpretational ", weltwirtschaftliches archive, vol 3, 1975, p.p, 634-644.

12- انتاجية العمل: يقصد في هذا الشأن بنفس عدد العمال ترتفع العوائد وهذا يتحقق وفق شرطين: تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي.

لمزيد من المعلومات ينظر كتاب:

- Colette NEME : " économie internationale, fondements et politiques", édition litec, paris, 1996, p. 375.

<sup>13</sup>-Paul DEGRAUWE : opcit, p.p, 634-644

<sup>14</sup> - إن نظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) Parité de pouvoir d'achat

تعتمد على تحديد أسعار الصرف لدول مختلفة وفقا لأسعار السلع والخدمات الموجودة (المتوفرة) في أسواق هذه البلدان.

ونميز بين نوعين من ال (PPA): لأولى المطلقة والتي تعني أن سعر الصرف "C" يعادل بين

أسعار بلد (P) مع أسعار البلد (P\*) وتكتب العلاقة كالاتي:  $C = P/P^*$  أو  $P = P^*C$

أما الثانية مفيدة متعلقة بالثابت ( $\lambda$ ) والذي يمنح ال (PPA) أن تتحقق بدقة وتكتب العلاقة كالاتي:

$$P = C \lambda P^*$$

$$\text{أو } C = \lambda P / P^*$$

$\lambda =$  تكاليف المعلومات، تكاليف النقل، تنوع المنتجات والسلع الغير متبادلة في التجارة.

لمزيد من المعلومات ينظر:

- Philippe d'ARVISENT et Jean – pierre PETIT : échanges et finance internationale, la revue banque éditeur, paris, 1996, p.p, 349-350.

<sup>15</sup> - Veronika MILEWSKI : « la notion de la zone monétaire nationale : construit, coïncidence ou causalité? » Université de Paris x Nanterre, paris 2003, P ,6.